

## هاملت يكتب عن المحاسبة الإسلامية

عقدت جامعة هارفارد (وترتيبها الأول على العالم) مؤتمرها الثامن عن التمويل الإسلامي في العام الماضي، بينما ينكر أستاذ في جامعة عربية ليس لها ترتيب يذكر ما تحت الخطى إليه هارفارد!!

إن مما يلحظ في مقال الدكتور العباس أنه سعى كمهاجم شرس على مصطلحات استقرت في السوق منذ أكثر من ثلاثين عاما فتكلم عن خطوط حمراء وكأننا نحن أمام حرب مستعرة وعداوة بغیضة مع أن معايير المؤسسات المالية الإسلامية قد اعترفت بها هيئات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئات التصنيف العالمية وإذا استثنينا تقنيات الاتصال الحديثة فإن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يفصلها بضعة آلاف من الكيلومترات عن كاتب المقال وثلة من مشجعيه الذي علقوا فأخطأوا فنيا ولغويا ونحويا مع أنهم زينوا أسماءهم بألقاب علمية تأبى مثل هذه الأخطاء.

يبدو أن محط الخلاف هو السوق المحلية للكاتب ولو اكتفى بذلك لعللنا بعضا مما قاله، لكنه أثر أن يتكلم بالتعميم ولا يصح ذلك لمن ادعى العلم والموضوعية ولما كانت أغلب التعليقات على المقال جارحة ممن مالوا لرأي الكاتب كان لابد من الرد، وإذا كانت (الاقتصادية) ممن يؤمن بالرأي والرأي الآخر فأمل نشر ردي فورا، فهذا حق من حقوق النشر.

إن المحاسبة التي تكلم عنها الكاتب ومن علق على مقاله، ليست هي المحاسبة، بل هم ذكروا الآلة الحاسبة ومسك الدفاتر ظناً منهم أنها المحاسبة يبدو أن الجمع ممن حمل الدرجات العليا لا يقرؤون ولا يجددون قراءاتهم. ولتصحيح تلك الأخطاء أسرد قول النويري (توفي ٧٣٣ هـ = ١٣٥٥ م) الذي لم يسبقه أحد في الكتابة عن علم المحاسبة: "وحيث وضعت ما وضعت من هذه الصناعة لم أقف على كتاب في فنها مصنف ولا انتهت إلى فصل مترجم بها أو مؤلف ولا لمحت في ذلك إشارة ولا سمعت من لخص فيها عبارة ولا من تفوه ببنت شفة ولسان ولا من صرف ببنان بلاغته في ميادينها العنان حتى أقتدي بمثاله وأنسخ على منواله وأسلك طريقه في الإجابة وأحذو حذوه في الإفادة"، حتى قال: "ثم ذكرت ما يحتاج إليه كل مباشر من

<sup>١</sup> ردا على مقال (يا أصحاب الاقتصاد الإسلامي المحاسبة ليست فتوى) للدكتور محمد آل عباس  
[http://www.aieq.com/2010/03/26/article\\_369321.html](http://www.aieq.com/2010/03/26/article_369321.html)

كيفية المباشرة وأوضاعها وما استقرت عليه القواعد العرفية والقوانين الاصطلاحية وما يرفعه كل مباشر ويسترفعه والأوضاع الحسابية على ما ستقف إن شاء الله تعالى وترجع فيما أشكل من أمورها إليه". إن القواعد العرفية هي ما اصطلح على تسميته اليوم GAAP. وقد أعذر النويري أمثال أولئك الجاهلين بالمحاسبة بقوله: "بل وجدتها مقفلة الباب مسبلة الحجاب قد اكتفى كل كاتب فيها بعلمه واقتصر على حسب فهمه".

ولن أشكل عليه المعنى فليعد إلى كتابي فقه المحاسبة الإسلامية (المنهجية العامة) ليجد أكثر منذ ذلك، ففيه تفاصيل محاسبية فنية تجاوزت لوقا باشيليو الذي أشار للقيد المزدوج عام ١٤٩٤ ميلادي. فأين علم المحاسبة الذي سطره أولئك الأشاوس أمام من يزور التاريخ فيبدأ تاريخ المحاسبة من تاجر إيطالي وقد انتهى المسلمون من وضع أصول هذا العلم كما نعرفه اليوم وأكثر وأقل ب ١٥٠ عاما على إشارة ذلك الإيطالي

لا أريد أن أسهب أكثر فالكتاب فيه الكثير مما أيدته بالدليل العلمي والتاريخي، لكني أحببت أن يطلع أولئك الظالمون المعتدون على تاريخ أمتنا، ويظنون أنهم يعلمون

إن الناس تحترم المهنة إذا احترم أصحاب المهنة أنفسهم، فسنة الله في الأرض هي سنة التدافع، فإما التطور وإما الزوال. ووالله ما رأيت في أصحاب رأي المقال إلا الزوال، وما قرأته إلا رقصة المذبوح من الأثم إن المحاسبين اليوم حريصون على تعلم ما يصدر من معايير دولية فنجدهم يلزموا أنفسهم تعلمه قسرا، أما إذا جاءهم علم اتسم بالمحاسبة الإسلامية ثارت تائرة البعض وغضبوا بلا أسف!!

ولو قرأ الكاتب ما نشرته مجلة الاقتصاد الإسلامي منذ سنوات عديدة المقال المعنون: التورق المصرفي في نظر التحليل المحاسبي والتقويم الاقتصادي الإسلامي مبررات المؤيدين والمعارضين للتورق المصرفي، لرأى البيئة المؤيدة لتحريمه حيث أثبت كاتبه بالقيود والحسابات أن التورق عمل وهمي زائف، وأثره على الاقتصاد سيء لأنه لا يتعدى الورق. لذلك لقد أخطأ العباس كثيرا بالمثال الذي اشتد به ساعده وهو التورق، نعم إن المحاسبة أداة هامة في التحريم

لقد عرّف الكاتب المحاسبة تعريفاً قاصراً وذاك منقصر لعلمية المحاسبة وللكاتب على حد سواء، وحسبي أن أذكر له تعريف القلقشندي (توفي ٨٢١ هـ = ١٤١٨ م) في كتابه صبح الأعشى: "إن الحسبة حفظة الأموال وحملة الأثقال والنقلة الأثبات والسفرة الثقات وأعلام الأنصاف والانتصاف والشهود المقانع في الاختلاف، ومنهم المستوفي الذي هو يد السلطان وقطب الديوان وقسطاس الأعمال، والمهيمن على العمال وإليه المأل في السلم والهرج وعليه المدار في الدخل والخرج وبه مناط الضر والنفع وفي يده رباط الإعطاء والمنع، ولولا قلم الحسّاب لأودت ثمرة الاكتساب ولا تصل التغابن إلى يوم الحساب، وكان نظام المعاملات محلولا، وجرح الظلامات مطلولا، وجيد التناصف معلولا، وسيف التظالم مسلولا. على أن يرَاع الإنشاء متقول، ويراع الحساب متأول، والحساب مناقش".

وليلحظ الكاتب ومناصره أني لا آتيهم إلا بشواهد لمحاسبين فقهاء، وقصدي من ذلك أن المحاسب المسلم هو المنوط به أن يقدم أنموذج دينه، لأن قدماء لن تزول من أمام الخالق حتى يرد على سؤال صعب: عن علمه فيما عمل به. ولما كان العلم مرده إلى الله (وهذه نظرة أهل الإسلام) فقد علمنا تعالى في أطول آية من آيات الكتاب الحكيم الآية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة بأنه سبحانه يعلمنا، فذكر العبارة (ويعلمكم الله) مرتين في الآية. ثم إن رسول الهدى صلى الله عليه وسلم جعل أطراف العملية الاقتصادية من مربي ومُرَابي سواء مع كاتب الربا أي مسجلها في كتاب العقد أو في القيد المحاسبي الذي يستند إليه في قيده كدليل موضوعي، فكانوا في اللعن سواء!! لقد علمنا فقهاؤنا أن ما علم من الدين بالضرورة ضرورة، لذلك وجب على المسلم أن يتعلم ما هو ضروري لممارسة عمله، وهذا فعل الفقهاء العلماء الأجلاء جزاهم الله عنا كل خير.

لذلك فالمحاسبة متورطة لا محالة في صد العدوان عن الإسلام والمسلمين، أما المحاسبون فمسؤولون أمام الله تعالى الذي وصف نفسه بأنه سريع الحساب، وليلعلم المحاسبون أن عملهم مشتق من عمل الرحمن فليتقوا الله رب العالمين. وأن كثيرا من الشركاء ليبيغي بعضهم على بعض إلا من استثنى منهم، قال تعالى: قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَىٰ نَعَا جِهٍ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ [ص: ٢٤]. إذن المحاسبة أداة تحقيق العدل كما قال النويري والقلقشندي.

أما انفكاك القيم والأخلاق عن المحاسبة فهذا مرده انفكاك المحاسب عنها، لذلك ورطت الأخلاق المهنية آرثر أندرسون عملاق المحاسبة عملاق الطاقة أنرون فأفلستها وذهبت بأموال مساهميها دون خوف من الله أما عن صفات المحاسب وشروطه فأحيلك إلى الماوردي والنويري حيث استخلصت (في كتابي) منهما صفات المحاسب المسلم ومنها: الإلمام بالفقه بشكل كاف، والعلم بالشروط المهنية، ولكل منهما تفاصيله إن الأخلاق الإسلامية تصبغ عمل المحاسب، ففي المثال الذي أورده الكاتب عن محاسبة الإجارة المنتهية بالتمليك نسي أن يضيف أنه في حالة الجائحة يعود للمستأجر فارق الإجارة التشغيلية وهذا من عدل الإسلام ومن قيمه الأخلاقية التي صعب على المحاسبة التقليدية التحلي بها!!

لقد أسقط الكاتب نفسه في فخ نصبه لغيره فقال: "هنا نص محاسبي ونتج عن تكييف فقهي يمثل قانونا مرجعيا للمعيار. النص الفقهي قام به فقهاء والنص المحاسبي يحتاج إلى مهنيين محاسبين . وهذا بيت القصيد".

إن المحاسبة تاريخيا قد تأثرت بالقانون أولا ثم دخلت عليها علوم الرياضيات والإدارة والاقتصاد فأنتجت لنا المحاسبة الإدارية التي طغت على وظيفة المدير المالي وسحبت كثيرا من أدواته، وهذا من سنة التدافع، لذلك لا يحق لمن لا يعلم أن يستغرب تدخل المحاسبين في الاقتصاد والإدارة إن أي قرار اقتصادي (Macro) أو إداري (Micro) دون بيانات محاسبية وإحصائية لهو قرار ارتجالي، فأنى لمن يصنع التقارير المالية عدم التدخل في التفسير خاصة وأن كثيرا ممن هم فوقهم لا يتقنون فنون وعلم المحاسبة؟

أما الحياد فقد علمنا إياه رب العالمين فقال في الآية ٢٨٢: ولا يضار كاتب ولا شهيد، وقال في سورة الرحمن ألا تطغوا في الميزان، أو ليست المحاسبة ميزان الأعمال؟ ثم قال تعالى في الآية التي تليها: وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان أم أننا لا نتدبر القرآن؟

ثم يدعي الكاتب أن الاقتصاد الإسلامي لم يستطع حتى الآن تقديم نفسه كعلم مستقل ويقدم نظرياته لتفسير السلوك الاقتصادي!! إن هذا قفز على الحقائق وقول ظالم واجتزاء للحقائق فهلا اطلع الكاتب ومناصروه على نموذجنا الرياضي للاقتصاد الإسلامي المنشور مجانا ليرى تفسيرنا، هل كلف نفسه عناء النقاش والتطوير إذا كان يدعي الإسلام والاقتصاد؟ بل نحن نتحداه ومناصروه للقاء

مفتوح لبيان ذلك، ولتكن الاقتصادية منبرا أو أي فضائية ليكون الكلام على رأس الأشهاد.

إن التحوير هو صفة الكاتب وصفة النظام الاقتصادي التقليدي الذي ينافح عنه، أولم تثبت الأزمات المتتالية في القرنين الحالي والماضي أن الاقتصاد التقليدي يتعلم بالممارسة؟ لقد قالها أصحابها فلا تكونوا أكثر حرصا منهم.

واليك رؤية صدقت لاثنين من عمالقة المحاسبة في العالم هما Choi & Mueller: إن هناك كل مبرر للاعتقاد في المجال الحالي أن ثمة شيء سيكون أمرا مميزا اسمه "المحاسبة الإسلامية". فالمنظور الإسلامي قد بدأ يؤكد نفسه على مشهد المحاسبة العالمي، وإذا كانت بداياته متواضعة فإن المستقبل سيكلل تلك الجهود. ونعتقد أن منطقة الشرق الأوسط ستستمر في جعل أخبار المحاسبة في القرن الواحد والعشرين أخبارا عاجلة. There is every reason to believe that in due course something labeled "Islamic accounting" will be identified and propagated, An Islamic perspective is beginning to assert itself upon the international accounting scene. Its beginnings are modest, but its fervor adamant. We believe that the Middle-East region will continue to make accounting news as the twenty-first century breaks

أما الأعراف المهنية المقبولة، فقد ذكرها النويري قبل أن يذكرها العالم الحالي ب ٧٠٠ عام، لكنك تقبل بالأعراف ذات المصدر غير الإسلامي والتي يغلب عليها النفعية والبرغماتية مع أنها تخدم أصحابها من أصحاب الشركات الكبرى، وترفض القبول الذي مصدره مئات المؤسسات المالية الإسلامية وملايين المسلمين!!

إني أحيلك إلى كتابي المذكور لتطلع على أنموذج الوزير العباسي علي بن عيسى وأنموذج الماوردي وأنموذج النويري وأنموذج ابن قدامة، وستجد ما لا تصدقه وما لا لم تتطلع عليه!! لقد كانوا فقهاء وعلماء وضعوا النماذج الصحيحة للرقابة إن المحاسب القانوني لا يراجع دائما مراجعة شاملة بل يبدأ بالعينات ثم إذا ارتأى أن عيناته قاصرة أو أن عيناته قد أظهرت خلاجا جسيما عمم وجعل مراجعته شاملة وهذا ما يفعله المدقق الشرعي فأين الغرابة في مقارنة الكاتب؟

يبدو أن الكاتب قد استفاد من نومه متأخرا وينطبق عليه اسم مسرحية شكسبير هاملت يستيقظ متأخرا، وإن العبارة (فأتوا البيوت من أبوابها) إنما هي آية قرآنية فأنى له استخدامها دون ما ذكر من آيات تحث المحاسب على أن يكون عادلا متعلما مما علمه الله، أم أنه يجيز لنفسه ما لا يجيز لغيره؟!!

أما أولئك المناصرين الذين اختلط عليهم أن المحاسبة علم أم فن فأحيلهم إلى الماوردي (توفي ٤٥٠ هـ-١٠٥٨م) والذي أجاب عن سؤال تقليدي لدى كتّاب المحاسبة ونظرياتها، هل المحاسبة علم أم فن؟ فقال في كتابه أدب الدنيا والدين: "إن صناعة الكتابة سواء كتابة الإنشاء (أي المذكرات والرسائل)، أو كتابة الأموال (أي المحاسبة)، صناعة تقوم على أمور مشتركة بين الفكر والعمل، وأن صناعة الفكر فيها أغلب والعمل تبعاً".

فليعقل من أراد أن يعقل

أذكر نفسي وأذكركم بقول العزيز الجبار: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ [المائدة:٨].

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

رئيس الجامعة الاسكندرية

